الأمم المتحدة

A/C.4/67/SR.21

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
30 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة أندامو (نائبة الرئيس) . . . . . (تايلند)

المحتويات

البند ٥٣ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-58529 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد ميسون (غابون)، تولت السيدة أندامو (تايلند)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ٥٣ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع) (A/67/332 و A/67/338 و A/67/372 و A/67/375 و A/67/511 و A/67/550)

١ - **السيد شانيكا** (ناميبيا): أشار إلى أن الحكومة الإسرائيلية لم تستجب، مرة أخرى، إلى الطلبات الكثيرة المقدمة من اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وقال إن وفد بلده يعرب عن أسفه لممارسات الحكومة الإسرائيلية المبيّنة في تقرير اللجنة الخاصة (A/67/550) والتي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وإن توسيع وبناء المستوطنات غير القانونية وإقامة جدران الضم تهدف إلى تغيير الحقائق على أرض الواقع. إن التوسع غير القانوني وبناء المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية وما حولها ليس إلا محاولة لتغيير الوضع القانوني للمدينة، وطابعها المادي والديمغرافي والثقافي. وقال إن حكومة بلده ترفض تماما هذه الأعمال غير القانونية التي تنتهك المبدأ الأساسي المتمثل في عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة. وقال إن حصار إسرائيل المؤسف المفروض على قطاع غزة يشكل عقاباً جماعياً لجميع السكان المدنيين. فلكل بلد الحق في الأمن الملائم، ولكن ليس على حساب حقوق الإنسان.

٢ - وقال إن وفد بلده يدعو المجتمع الدولي إلى إرغام إسرائيل على إنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. ويتطلع وفده إلى قبول فلسطين بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، وفي نهاية الأمر، يتطلع إلى اليوم الذي لا تعود اللجنة الرابعة لتدرج في برنامج عملها النظر في البند الحالي.

٣ - **السيد تارار** (باكستان): قال إن وفد بلده يؤيد التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة، الذي يورد بالتفصيل انتهاكات إسرائيل الجسيمة المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني. ووجّه الانتباه، بشكل خاص، إلى احتجاز الأطفال، واستخدام الاحتجاز الإداري كأداة للسياسة العامة وبديل عن الإجراءات الجنائية، وعدم قيام إسرائيل، على نحو مؤسف، بالتنفيذ الكامل لاتفاق أيار/مايو ٢٠١٢ الذي أنهى إضراب الفلسطينيين الجماعي عن الطعام في المعتقلات الإسرائيلية. ولا يزال الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة منذ ست سنوات يحرم السكان من سبل معيشتهم وقوتهم، بينما لا تزال سياستها الاستيطانية غير القانونية سارية بالكامل. ويعرب وفد بلده عن أسفه لعدم التزام الحكومة الإسرائيلية بالتوصل إلى تسوية سياسية. ويتوقف اتخاذ قرار عادل ومنصف ومستدام للنزاع في الشرق الأوسط على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وذات سيادة، وقابلة للبقاء على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس. وقال إن وفد بلده يرحب بالتقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية في هذا الصدد، ويؤيد مبادرتها للحصول على مركز المراقب في منظومة الأمم المتحدة. وفي الختام، أكد استمرار دعم حكومة بلده لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

٤ - **السيد سهرائي** (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب عن بالغ قلقه إزاء الاستنتاجات الواردة في آخر تقرير للجنة الخاصة، ودعا إلى تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة الذي من شأنه كفالة أن يحترم النظام الإسرائيلي حقوق الإنسان

والقانون الإنساني الدولي وأن يضع حدا لإفلاته من العقاب في الأراضي المحتلة. وقال إن حكومة بلده تدين الممارسات الإسرائيلية غير القانونية الرامية إلى تشريد السكان المدنيين الفلسطينيين من المناطق الاستراتيجية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتشمل هذه الممارسات الحملة الاستيطانية العدوانية، وبناء الجدار الفاصل، وحالات الإخلاء القسري، وهدم المنازل، وإلغاء حقوق الإقامة للفلسطينيين.

٥ - وقال إن النزاع الذي طال أمده والمعاناة التي نجمت عن ذلك ما هما إلا النتيجة المباشرة لمواصلة إسرائيل تحدي المجتمع الدولي وضربها عرض الحائط بشكل صارخ بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤوليتهما السياسية والأخلاقية والقانونية لإنهاء الاحتلال وجميع انتهاكات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

٦ - وقال إن وفد بلده يكرر إدانته للنظام الإسرائيلي اللاإنساني والحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة، الذي يمثل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي، ويشكّل تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي والسلام والأمن الدوليين. فقد كشف النظام الإسرائيلي أيضا أنشطته الاستيطانية غير القانونية في محاولة لتعزيز استعمار الأرض الفلسطينية المحتلة وتغيير التكوين الديمغرافي بها.

٧ - وأضاف أن احتلال فلسطين يكمن في جوهر الأزمة التي طال أمدها في الشرق الأوسط. وتشكل جرائم النظام الإسرائيلي ضد الفلسطينيين والشعوب الأخرى في المنطقة أخطر تهديد حالياً على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وقال إن حكومة بلده تشعر ببالغ القلق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان وزيادة المستوطنات اليهودية غير الشرعية في الجولان السوري المحتل، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية.

٨ - **السيد سليم** (مصر): أعرب عن بالغ القلق إزاء النمط المستمر منذ أمد طويل للانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل، الذي تتبعه إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي يظهر أنها تعتبر نفسها فوق القانون. وفي الواقع، فقد ازداد نطاق ومدى هذه الانتهاكات. أما في ما يتعلق بالحالة في غزة، التي تمثّل أولوية عليا بالنسبة لحكومته، فلا يزال الحصار الإسرائيلي يسبب معاناة خطيرة للسكان المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال، في انتهاك واضح لا لحقوق الإنسان فحسب، بل أيضا للقانون الدولي. كما تشكل الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في الجولان السوري المحتل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي وطالبت حكومة بلده إسرائيل بالالتزام بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب الكامل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

٩ - وأعرب عن تأييد حكومة بلده الكامل للخطوات التي اتخذتها القيادة الفلسطينية بشأن إنفاذ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وقال إن وفد بلده يدعو جميع الدول الأعضاء إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية ضمن حدود عام ١٩٦٧ ودعم المسعى الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وقال إنه يتوقع أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار القاضي برفع مركز فلسطين لتصبح دولة غير عضو لها مركز المراقب، وذلك كخطوة أولى لحصولها على العضوية الكاملة.

١٠ - **السيد الماخذي** (اليمن): أشار إلى أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل انتهاك القانون الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة، والكثير من قرارات الأمم المتحدة باستمرارها في إقامة الجدار الفاصل وتوسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما تواصل عمليات قتل وتجويع واضطهاد الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم، وإغلاق المعابر الحدودية، وحوّلت غزة

إلى أكبر سجن في العالم. وقال إن تقرير اللجنة الخاصة وصف تأثير الحصار على غزة من ناحية حقوق الإنسان، والقيود المفروضة على التنقل داخل قطاع غزة، وحرمان سكانه من الحصول على السلع الأساسية. ودعا المجتمع الدولي ومجلس الأمن للعمل على إيجاد حلّ للنزاع العربي الإسرائيلي، وأكد مجدداً حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

١١ - وقال إن وفد بلده يدين أيضا التوسع الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني واستغلال الموارد في الجولان السوري المحتل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس ضغطاً على إسرائيل لكي توقف انتهاكاتها للقانون الدولي والامتثال لقرارات الأمم المتحدة والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة.

١٢ - **السيدة دياز مندوزا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): دعت إلى وضع حد لإفلات إسرائيل التام من العقاب منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، وانتهاكها لحقوق الإنسان لسكانها منذ سنوات عديدة، ولا تشكل تلك الحالة عقبة رئيسية أمام إحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط فحسب، بل تمنع كذلك الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في العيش في ظل الحرية والعدالة والكرامة وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية. وعلى الرغم من الإعلان بتخفيف حدة الحصار على غزة، فلا تزال إسرائيل تمنع الواردات والصادرات الأساسية وحرية تنقل الأشخاص، مما يؤدي إلى إطالة أمد الأزمة الإنسانية.

١٣ - وأضاف أن إسرائيل تعمل على إضعاف نسيج المجتمع الفلسطيني بسياستها المتعمّدة بالتجزئة الاقتصادية والإقليمية والمحاولات الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأراضي المحتلة. ففي الضفة الغربية، فإنها تستخدم مختلف الوسائل لتقييد إمكانية وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم الزراعية وإلى المدارس والخدمات الطبية وأماكن العبادة، وإرغام آلاف الأسر على العيش منفصلة عن بعضها. كما أن توسيع المستوطنات، وبناء الجدار الفاصل، وهدم المنازل والطرد، ما هي إلا جوانب مختلفة لنفس الاستراتيجية الممنهجة الرامية إلى إشاعة الفوضى في حياة الأشخاص الذين جريمتهم الوحيدة ارتباطهم ببلدهم. وقالت إن وفد بلدها يدعو المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لحمل إسرائيل على الامتثال لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٤ - **السيد بن مهيدي** (الجزائر): قال إن انتهاكات إسرائيل اليومية لحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين هي دليل صارخ على أنها لا تسعى إلى السلام. وبالإضافة إلى أنها مستمرة في حصارها غير الإنساني لقطاع غزة، فهي تواصل شن هجمات عسكرية على غزة، دون مراعاة على الإطلاق لأرواح المدنيين وسلامتهم في الإقليم ذي الكثافة السكانية العالية. وأضاف أن وفده يشعر بالانزعاج، وهو يرى إسرائيل مستمرة أيضا في عمليات الاعتقال والاحتجاز غير القانونية للآلاف من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وفي أنشطتها الاستيطانية غير القانونية، وفي هدم المنازل الفلسطينية وعمليات الطرد القسري، على خلفية تصاعد العنف من جانب المستوطنين.

١٥ - واستطرد قائلا إنه من المؤسف أن جميع الجهود الإقليمية والدولية الجادة الرامية إلى استئناف المفاوضات المباشرة قد منيت بالفشل، وهو ما يعزى أساسا إلى عدم وجود معايير واضحة وإلى إصرار إسرائيل على مواصلة جهودها الرامية إلى تطهير الأرض الفلسطينية المحتلة من سكانها الفلسطينيين الأصليين. وأردف قائلا إن وفده يدعو المجتمع الدولي إلى بذل قصارى جهده لإرغام إسرائيل

على الوفاء بالتزاماتها واستئناف مفاوضات الوضع النهائي على أساس معايير واضحة تشمل وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، والاتفاق على إطار زمني وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للبقاء داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي الختام، دعا جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار المتعلق بتعزيز وضع فلسطين في الأمم المتحدة.

١٦ - **السيدة البيرق** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن بلدها يساوره قلق عميق إزاء التدابير الإسرائيلية التي تحول دون زيارة أعضاء اللجنة الخاصة للأرض الفلسطينية المحتلة، والتي أجبرت اللجنة الخاصة على الاعتماد على شهود العيان لتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وذكرت أن أحدث تقرير للجنة الخاصة تضمن أدلة وافرة على استمرار العدوان الإسرائيلي المنتظم ضد الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل. وأضافت أن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان شملت الغارات المتكررة على المدن والقرى الفلسطينية، والعقاب الجماعي، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين للمدنيين، والتوسع في المستوطنات، والاستيلاء على الأراضي، وهدم المنازل، وعمليات نقل السكان، وتدمير البنية التحتية، وتدنيس الأماكن المقدسة، والحرمان من حق الإقامة، وفرض قيود على حركة الأشخاص والأغذية والسلع الأساسية. وفي غزة، احتجزت إسرائيل الإيرادات الضريبية المستحقة للسلطة الفلسطينية ومنعت الأونروا وغيرها من وكالات الأمم المتحدة من تنفيذ مشاريع الإنعاش الاقتصادي التي يمكن أن تساعد على التخفيف من حدة البطالة والفقر وسوء التغذية. ودعت المجتمع الدولي إلى إنهاء صمته في مواجهة هذه الانتهاكات وإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على أن تكف عن هذه الممارسات التي تشكل انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

١٧ - وأضافت أن وفدها يشدد على الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، باتخاذ التدابير اللازمة لكفالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة، خاصة ما يتعلق منها بإنهاء الحصار المفروض على غزة وبناء الجدار العازل. واستطردت قائلة إنه ينبغي أيضا تعزيز ولاية مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة وينبغي لإسرائيل أن تدفع تعويضات مناسبة للفلسطينيين وسكان الجولان السوري المحتل عن كافة الأضرار البشرية والمادية والنفسية الناجمة عن الاحتلال. وأعربت عن أملها في أن تقوم الجمعية العامة أيضا بتعزيز ولاية اللجنة الخاصة.

١٨ - **السيد عدنان** (إندونيسيا): أعرب عن شعور وفده بالأسف لأن إسرائيل تجاهلت مرة أخرى طلب اللجنة الخاصة الدخول إلى الأراضي المحتلة. وأضاف أن المعلومات التي حصلت عليها اللجنة الخاصة تشير إلى أن السياسات والممارسات الإسرائيلية المنتظمة تهدف على ما يبدو إما إلى طرد الشعب الفلسطيني من أرضه أو إلى تهميشه بحيث يظل مضطهدا على الدوام. وأردف قائلا إن هذه الصورة القاتمة تنزع المصداقية عن ادعاء إسرائيل بأنها ملتزمة بمبدأ دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ومضى يقول إن وفد بلده مستمر في دعم حل الدولتين، ويرى أن كلا الطرفين يجب تشجيعهما على العمل بجد لتحقيق ذلك. غير أن الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة تهدف بوضوح إلى إحباط هذا الناتج.

١٩ - وقال أيضا إن وفده يؤيد تأييدا كاملا التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة، والتي يكتفي الكثير منها بمطالبة إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وينضم وفده إلى الأصوات التي تدعو إسرائيل إلى رفع حصارها عن غزة والسماح بالتزاور بين السوريين المقيمين في الجولان السوري المحتل والسوريين المقيمين في بقية

الأراضي السورية. ويذكر وفده إسرائيل بأنه لكي ينجح حل الدولتين من الناحية العملية، يجب أن يكون شاملا وأن يتضمن انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة والجولان السوري المحتل.

٢٠ - **السيد ماشاباني** (جنوب أفريقيا): قال إن المجتمع الدولي يجب أن يكون متسقا في تعزيز التطبيق العالمي للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وإن الانتقائية لن تفيد إلا في تشجيع الإفلات من العقاب، كما يتبين من إنكار إسرائيل المستمر لحقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأضاف أن الحصار غير القانوني لغزة، وعمليات الطرد القسري، والنشاط الاستيطاني غير القانوني، وتدمير الممتلكات الفلسطينية، وتمديد الجدار الفاصل، والقيود المفروضة على حرية التنقل تشكل كلها انتهاكا من جانب إسرائيل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما أنها عقبات تحول دون التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض. وفي الواقع فإن إسرائيل لم تكتف، بعد ١٩ عاما من اتفاقات أوسلو، بعدم إعادة المسؤولية عن إنفاذ القانون والتخطيط الإنمائي في المنطقة جيم إلى السلطة الفلسطينية، بل تسعى أيضا إلى دفع السكان البدو والمزارعين الرعاة الفلسطينيين خارج المنطقة.

٢١ - واختتم بقوله إن وفده يؤيد تماما التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني (A/67/372)، لكنه يأسف لأنها لم تتناول مسألة الإفلات من العقاب التي انتهكت من خلالها قوات الأمن الإسرائيلية القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأضاف أن حكومته تؤيد حل الدولتين، إيمانا منها بأن حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني لا يمكن ضمانها إلا في إطار دولة فلسطينية آمنة. وأعرب عن أسف وفده لعدم موافقة مجلس الأمن على قبول فلسطين بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة ودعا المجتمع الدولي إلى دعم طلب فلسطين الحصول على مركز مراقب متميز في الدورة الحالية للجمعية العامة.

٢٢ - **السيد ري كوانغ نام** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن انتهاكات إسرائيل الوحشية لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى تقوم على سياسة الهيمنة والعنصرية والطموح الإقليمي التي يسهلها تواطؤ الولايات المتحدة الأمريكية ومعارضتها المعلنة لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة والاعتراف بها. وأضاف أن المؤتمر الوزاري السادس عشر لحركة عدم الانحياز أكد الحاجة الملحة إلى تسوية قضية فلسطين. واختتم قائلا إن تحقيق السلام في الشرق الأوسط يتطلب عملية تفاوض محايدة، وأي حل للقضية الفلسطينية يجب أن يستند إلى الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة وتقديم التعويض الواجب للشعب الفلسطيني عن الأضرار المادية والنفسية التي لحقت به.

٢٣ - **السيد الفضلي** (الكويت): قال إن اللجنة الخاصة تستحق الثناء على إعداد تقريرها في ظل ظروف صعبة. وأضاف أن التقرير يبين بوضوح استمرار الممارسات الإسرائيلية العدوانية وغير القانونية، والتي تخالف القانون الدولي ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأردف قائلا إن الإجراءات الإسرائيلية أدت إلى تدهور حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وزادت من معاناة الفلسطينيين؛ كما أن القيود الشديدة المفروضة على الحركة داخل قطاع غزة وخارجه أثرت على صحة الفلسطينيين وتعليمهم، وتوفي الكثير منهم بسبب الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية.

٢٤ - وأضاف أن الحملة الرامية إلى توسيع المستوطنات عرقلت عملية السلام. وأن تحدي إسرائيل للقانون الدولي

والقرارات ذات الصلة أظهر عدم اهتمامها بالتوصل إلى حل سلمي. وبدلا من ذلك، فقد سعت إسرائيل من خلال سياستها العدوانية التوسعية إلى ترسيخ الاحتلال وتغيير الطابع الديمغرافي للأرض الفلسطينية، وهي الممارسات التي نددت بها حكومته، بل لقد انتهكت القوات الإسرائيلية الأماكن المقدسة التي يجلها المسيحيون والمسلمون على حد سواء.

٢٥ - ومضى يقول إن حكومته تؤيد تماما الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل إقامة دولة مستقلة. ومن ثم، فهو يدين الحصار غير الإنساني وغير القانوني لغزة، ودعا إسرائيل إلى الإفراج عن جميع السجناء السياسيين والانسحاب من الجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية. وأعرب مجددا عن تأييد وفده لحصول فلسطين على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، الأمر الذي سيشكل خطوة نحو السلام العادل والدائم، ودعا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته بموجب الميثاق في إيجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي، الذي يشكل أحد أخطر التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين في الشرق الأوسط. وعلى إسرائيل أن تنفذ توصيات اللجنة الخاصة، وعلى المجتمع الدولي أن يضغط على الحكومة الإسرائيلية كي تكف عن انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي في الأراضي المحتلة وتلتزم بقرارات الأمم المتحدة وغيرها من المبادرات التي تسعى إلى التوصل إلى سلام دائم وعادل في المنطقة.

٢٦ - **السيد محمد** (السودان): قال إن تقرير اللجنة الخاصة يبين مزيدا من تدهور الأوضاع منذ السنة السابقة، حيث لم يطرأ عليها أي تغير فيما يبدو. بل في الواقع، تلاشى تقريبا الأمل في التوصل إلى حل الدولتين وبدا المجتمع الدولي عاجزا عن إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة. ووفقا للتقرير، فقد أدت انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان إلى ازدياد الأحوال سوءا. وتشمل هذه الانتهاكات القتل، والهجمات التي يشنها المستوطنون، والاحتجاز التعسفي، وهدم المنازل، وتدمير الموارد والبنية التحتية، وبناء الجدار الفاصل وضم أراض فلسطينية. وأضاف أن توسيع المستوطنات وإدخال تغييرات على الطابع الثقافي والديني والديمغرافي للقدس، رغم الإدانة الدولية، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ والفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، تبرهن كلها على أن انتهاك إسرائيل الصارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ما زال يمضي دون عقاب. ومضى يقول إن بناء المستوطنات يشكل عقبة أمام السلام، ويدمر فكرة الدولتين، ويقوض مصداقية ادعاءات إسرائيل بأنها ترغب في التوصل إلى حل سلمي ووضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني وعودة اللاجئين.

٢٧ - واختتم قائلا إنه نتيجة للحصار المفروض على غزة والذي يشكل انتهاكا للقانون الدولي، فقد وصل الاقتصاد إلى حافة الانهيار وبلغت البطالة مستويات عالية جدا. وأضاف أن وفده يؤيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة وفي عودة اللاجئين. وقد حان الوقت للمجتمع الدولي كي يضع حدا للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والانتهاك المستمر للقرارات والقوانين المختلفة، وعلى إسرائيل أن تتحمل مسؤولياتها عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، وعن الانسحاب من الجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية.

٢٨ - **السيد رحمن** (بنغلاديش): قال إن تقرير اللجنة الخاصة يعكس، مرة أخرى، الحالة المروعة لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وإنه من المؤسف أن تذهب النداءات المتكررة التي يطلقها المجتمع الدولي أدراج الرياح. ولا يزال الشعب الفلسطيني يعاني نتيجة لما تقوم به إسرائيل من عمليات الحصار، والإغلاق، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وبناء جدار الفصل

غير القانوني، وهي أعمال تقسم المجتمعات المحلية وتعزلها، وتدمر أسباب المعيشة وتحرم مئات آلاف الأشخاص من الوصول إلى وظائفهم وأسرهم وأسواقهم ومدارسهم ومستشفياتهم. وقد تعرضت حدود غزة إلى نظام لم يسبق له مثيل من عمليات الإغلاق التي تستهدف خنق مجتمع بأكمله. ولا يفضي التصعيد الدوري للعنف إلا إلى المزيد من اليأس والعوز، وتتعمد إسرائيل زرع الخوف والغضب والضيق في نفوس الفلسطينيين. وتشجب حكومته سياسات العقاب الجماعي، وإجبار الناس على الخروج من أرضهم، والاحتجاز لفترات مطولة دون تهمة، وفرض القيود على الحركة وامتلاك الممتلكات، وعمليات الإبعاد، والحرمان من الحصول على موارد مثل المياه.

٢٩ - وأضاف قائلا إن تواصل بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة خطير للغاية. وقد دعا المجتمع الدولي مرارا إلى وقف هذه الأنشطة وتعهدت إسرائيل مرارا بالقيام بذلك. ومن المستحيل الحديث عن استئناف عملية السلام في حين يستمر النشاط الاستيطاني بلا هوادة نظرا لأن هذه المستوطنات تشكل خطرا على مقومات بقاء دولة فلسطينية غير مقطعة الأوصال. ووصفت محكمة العدل الدولية في فتواها انتهاك إسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بانتهاك التزام تجاه الكافة: التزام يعني الجميع. وإذا كانت الدول الأعضاء جادة بشأن السلام في الشرق الأوسط، لا بد من ممارسة ضغط جماعي على إسرائيل لجعلها تتوقف عن توسيع مستوطناتها غير القانونية وتفكيك القائم منها.

٣٠ - وأردف قائلا إن وفده يحث إسرائيل على الوفاء بالتزامها القانوني، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، وضمان حماية جميع السكان من أعمال العنف أو التهديدات؛ والكف عن الاحتجاز غير القانوني للفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال؛ ووقف تدمير المنازل ومصادرة الأراضي؛ وتمكين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم وأعمالهم ومواردهم الطبيعية؛ والامتناع عن نقل سكانها إلى الأراضي المحتلة؛ ورفع الحصار الذي تفرضه على الفلسطينيين؛ والفتح الفوري لجميع المعابر الحدودية للسماح بحرية حركة البضائع والأشخاص والمعونة الإنسانية. وما لم تنسحب إسرائيل، بشكل كامل وغير مشروط، من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة، يبقى الأمل في تحقيق السلام والازدهار في الشرق الأوسط بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى.

٣١ - **السيدة الغانم** (قطر): قالت إن حكومتها تشعر بالقلق البالغ إزاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية واستمرارها في تنفيذ السياسات الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية. ولدى قيامها بذلك، تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى فرض الأمر الواقع وتهويد المدينة المقدسة، على النحو المبين في قرارها بهدم باب المغاربة بالحرم الشريف (جبل الهيكل) في مدينة القدس القديمة، من خلال طمس الهوية الوطنية والثقافية للشعب الفلسطيني.

٣٢ - وأضافت قائلة إن السبب الرئيسي لاستمرار النزاع العربي الإسرائيلي يكمن في استمرار الاحتلال العسكري، الذي يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان لشعب أعزل بذريعة مكافحة العنف والإرهاب. والكفاح من أجل التحرر من الاحتلال الأجنبي حق مشروع لا يمكن مساواته بالعدوان العسكري الذي تقوم به قوات الاحتلال. وتدين حكومتها الهجمات الأخيرة على قطاع غزة، التي تسببت في وفاة ستة أشخاص وجرح العشرات من المدنيين الأبرياء. واستمرار بناء الجدار هو انتهاك صارخ آخر للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٣٣ - ومضت تقول إن إحدى أخطر الممارسات التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين هي تدنيسها للمواقع

الإسلامية المقدسة، بما فيها الحرم الشريف، وتساهلها مع المستوطنين المتطرفين الذين يهاجمون هذه المواقع ويعتدون على المصلين. وتقوم السلطات الإسرائيلية بطرد شاغلي القدس المسيحيين والمسلمين وتستعيض عنهم بمستوطنين يهود، مما يقوض إمكانية إقامة سلام دائم وشامل على أساس مبدأ حل الدولتين حيث يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب. ويتمثل الشرط الأساسي لنجاح أي مفاوضات في الوقف الفوري والنهائي لعمليات الاستيطان، وليس تعليقها كما أشار بعض البلدان.

٣٤ - واسترسلت قائلة إن الممارسات الإسرائيلية غير العادلة تؤثر أيضا في الجولان السوري المحتل، حيث حرمت السلطات الإسرائيلية السكان العرب من الوصول إلى الموارد المائية، وصادرت أراضيهم، واقتلعت الأشجار، ومارست التمييز ضد السوريين الذين يرغبون في الحصول على رخص بناء، ودفنت نفايات خطرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته ويجبر إسرائيل على الامتثال دون شروط للقرارات الدولية ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي يقضي بأن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها في مرتفعات الجولان السورية المحتل لاغ وليس له أثر قانوني دولي.

٣٥ - واختتمت قائلة إن حكومتها ترى أنه لا مجال لإقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل ما دامت هذه الأخيرة لا تمتثل للقانون الدولي ولا تحترم مبدأ الأرض مقابل السلام، الذي يبقى الأساس الذي بنيت عليه المفاوضات بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية منذ مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١.

٣٦ - **السيد نيتسان** (إسرائيل): قال إن الاجتماع الحالي يتيح فرصة لمشاهدة مسرح العبث: في حين أن ١,٥ مليون إسرائيلي ضحايا للهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون، اختارت اللجنة التركيز على تقرير من جانب واحد يتعامى عمدا عن الحقيقة. وتولي حكومته حقوق الإنسان أعلى مستوى ممكن من الاعتبار، ولأنها ديمقراطية نابضة بالحياة، فهي تمتلك نظاما قضائيا مستقلا ومهنيا يحظى باحترام كبير ويتاح للجميع، سواء كانوا مواطنين أو أجانب. ومن المؤسف أن تقرير اللجنة الخاصة لم يسع إلى النهوض بحقوق الإنسان ولكنه واصل سرد رواية تهدف إلى تشويه سمعة إسرائيل وإنكار حق مواطنيها في العيش في سلام وأمن. وهو لا يذكر الصواريخ وقذائف الهاون التي يتجاوز عددها الـ ١ ٠٠٠ والتي أطلقت من قطاع غزة على البلدات والقرى الإسرائيلية في العام الماضي؛ ولا ممارسة حماس المعروفة جيدا التي لا تقيم وزنا لتعرض الناس للخطر بوضع منشآتها العسكرية بالقرب من المباني المدنية وداخلها، بما في ذلك على مقربة من مرافق الأمم المتحدة؛ ولا المئات من الهجمات الإرهابية التي تشن من قطاع غزة، وتروع المدنيين الإسرائيليين.

٣٧ - وأضاف قائلا إن اللجنة الخاصة افتخرت بزيارة غزة في تموز/يوليه ٢٠١١، وهو الشهر الذي أطلق فيه ٢٨ صاروخا وقذيفة هاون من قطاع غزة، إلا أنها لم تر شيئا ولم تسمع شيئا ولم تبلغ عن شيء. غير أنها أبلغت عن مئات المزاعم الواهية بممارسة المستوطنين الإسرائيليين للعنف ضد الفلسطينيين في حين أنها تجاهلت جميع التقارير عن العنف الفلسطيني المرتكب ضد الإسرائيليين. وتجاهلت أيضا تماما انتهاكات حقوق الفلسطينيين من قبل فلسطينيين آخرين، مثل اضطهاد حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية لمجتمع الفلسطينيين المثليين جنسيا وعدم حماية حرية المسيحيين الدينية وحقوق المرأة. ونظرا لأنه من الواضح أن اللجنة الخاصة قد حددت نتائجها واستنتاجاتها سلفا، فإن إسرائيل ستواصل رفض التعاون معها.

٣٨ - واسترسل قائلا إن هيئات أخرى، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اعترفت بالكثير من التطورات الإيجابية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام السابق. وعلى سبيل المثال، قامت الحكومة الإسرائيلية منذ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بإجراء تغييرات هامة في السياسات بغية تحرير النظام الذي تدخل من خلاله البضائع المدنية وإلى غزة - القيود الوحيدة المفروضة حاليا هي على الأسلحة والمواد ذات الاستخدام المزدوج - إلا أن المجتمع الدولي والقطاع الخاص في قطاع غزة لا يستخدمان سوى ٥٥ في المائة من القدرة الحالية لنقل البضائع.

٣٩ - وتعمل إسرائيل مع عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والبلدان الشريكة وهي وافقت على بناء ٢١٩ مدرسة ومشروعا سكنيا في غزة، على الرغم من أن نظام حماس الإرهابي يسيطر على المنطقة ويستخدمها كقاعدة لإطلاق نيران الهاون على المدنيين الإسرائيليين والمعابر التي تستخدم لنقل البضائع. وتفتح حواجز الطرق الـ ١٣ المتبقية في الضفة الغربية باستمرار ما لم تكن هناك مخاطر أمنية محددة. وحولت اسرائيل سُلفا قيمتها ٤٣٠ مليون شيكل إلى السلطة الفلسطينية لتيسير دفع المرتبات لموظفيها في الوقت المناسب ومساعدتها في التغلب على مصاعب الأزمة المالية الحالية. وأجرت ترتيبات فيما يتعلق بنقل البضائع والإجراءات الضريبية ذات الصلة التي تعزز القاعدة الاقتصادية للسلطة، وزادت من عدد تصاريح العمل الممنوحة للفلسطينيين في إسرائيل بنسبة ٤٠ في المائة. ووقعت أيضا اتفاقا بهدف بناء أربع محطات كهربائية فرعية جديدة تزود الضفة الغربية بطاقة كهربائية إضافية. ولا يذكر في تقرير اللجنة الخاصة أي من هذه المبادرات.

٤٠ - وأردف قائلا إنه من السخف سماع إدانة وانتقاد النظام القضائي لإسرائيل وسجلها في مجال حقوق الإنسان من دول تسجن مواطنيها النشطاء في مجال حقوق الإنسان وتفتقر إلى صحافة حرة أو سلطة قضائية مستقلة. وتوضح تقارير المنظمات الدولية لحقوق الإنسان عن البلدان العربية والكثير من الدول الأخرى التي تنتقد إسرائيل بحماس شديد أنها تؤثر اتهام إسرائيل لأنه أسهل من محاولة تحسين ممارسات حقوق الإنسان فيها.

٤١ - واختتم قائلا إن إسرائيل ملتزمة بالتوصل إلى اتفاق سلام دائم مع الفلسطينيين يسمح بأن يعيش شعبا الطرفين بسلام وأمن وكرامة. وتدعو حكومته جيرانها العرب إلى الانضمام لإسرائيل في اتخاذ خطوات ملموسة وشجاعة لمواصلة طريق السلام وتطالبهم بإثبات التزامهم بحماية حقوق الإنسان وحماية الناس، بغض النظر عن العقيدة أو العرق أو الجنسية. وهي تدعو إلى وضع حد لتكرار الخطاب المؤجج للمشاعر الذي يعطل باستمرار عمل اللجنة الرابعة وتأمل في أن تستخدم الموارد الشحيحة للأمم المتحدة في مكانها الصحيح - تحسين حياة الناس - وأن يعود الفلسطينيون للانضمام إلى إسرائيل في المفاوضات المباشرة دون تأخير أو شروط مسبقة.

٤٢ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن فلسطين): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد، فقالت إن وفدها يرفض إشارة إسرائيل إلى المناقشة الحالية بوصفها مسرحية في ''مسرح العبث''. ولا يكلف المجتمع الدولي اللجنة الخاصة بالتحقيق في ممارسات إسرائيل بوصفها ديمقراطية نابضة بالحياة، ولكن بوصفها سلطة محتلة مضى عليها أكثر من ٤٥ عاما من الممارسات غير القانونية التي تنتهك حقوق الإنسان للفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، يبدو أن ممثل إسرائيل لم يقرأ التقرير الذي ذكر بالفعل الصواريخ التي أطلقت. وإذا كانت اسرائيل تعتقد أن فلسطين ستتوقف عن اللجوء إلى الأمم المتحدة لمناقشة هذه القضايا، فهي مخطئة؛ وبالتأكيد لا يمكنها أن تظن بأن بوسعها الحديث عن السلام وهي ترتكب هذه الانتهاكات. وفي أعقاب الإعلان

عن ١ ٢٠٠ مستوطنة جديدة، جرى الإعلان مؤخرا عن ٥٠٠ مستوطنة إضافية، وهو ما يدحض حملة التصريحات الكاذبة عن الخير الذي يجري فعله للشعب الفلسطيني. ويجب على إسرائيل وقف انتهاكاتها لمبادئ حقوق الإنسان الأساسية قبل أن يعم السلام والأمن لصالح كلا الجانبين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.